تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجزائر: ما هو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجهات وزارية وتطبيقات عملية؟

الدكتورة عائشة بوكريسة
علوم الاتصال والإعلام والعلوم التربوية
جامعة الجزائر 3

ملخص

أصبحت تكنولوجيا التعليم في الجامعات والكليات والمدارس أساس تدعيم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعليم بغية تحقيق التكامل المطلوب في التعليم من خلال تبادل المعرفة والتعاون التقني وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة، لأنها تسهل الاتصالات وتبادل المعلومات علي جميع الأصعدة و أيضا بين السلطة والمواطنين.ما يدعو اليوم بدافع الضرورة - خاصة منذ مؤتمر ريو +20- عام 2012- إلى خلق انسجام بين التوجهات الوزارية والتطبيقات العلمية سعياً إلى تحسين قدرة النظام التعليمي على خلق وتطوير البرامج التعليمية من أجل إعداد الطلاب للمهن في الحقول المتعلقة بالإستدامة لمعالجة قضايا الاستدامة، تمشياً مع عملية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة للإستفادة منها بطريقة أكثر فعالية.

وعليه يتم في الجزائر التركيز على فهم أهمية دور تكنولوجيا التعليم في المجال التربوي في المساهمة في جميع الأنشطة و بكل أبعادها كمطلب أساسي في بلوغ الأهداف الإنمائية في القطاعات الاقتصادية من أجل ردم الفجوة الرقمية وتحقيق أهداف التنمية في جميع الأنشطة التشغيلية على المستوى الوطني. لأن تكنولوجيا التعليم تمكننا من خلق بيئة أفضل وأكثر ملاءمة. كما تكسبنا القدرة والمهارات التي تؤهلنا على هندسة وتصميم المستقبل الذي نريده خدمة للتنمية المستدامة.

الكلمات الرئيسية: التعليم، التنمية المستدامة، مشروع المؤسسية، تدريب المعلمين، تعددية التخصصات، والنقلة النوعية.

Abstract

Education has become a technology in schools and universities and to support the development of education through the exchange of knowledge and technical cooperation and capacity building for sustainable development, because they facilitate communication and the exchange of information at all levels.

Since the Rio + 20- year 2012- Algerian power tends to create harmony between science and applications ministerial directives in order to improve the educational system's ability to develop educational programs And prepare students to careers related to sustainability. And address the issues of education for sustainable development and to benefit more effectively.

Education system in Algeria focuses on understanding the importance of education technology in the development of education and is the basis of the achievement of the Development Goals in the economic sectors and reduce the digital divide in all operational activities at the national level. Because education technology enables us to create a better environment and more convenient. It also gave us the ability and skills on the engineering and design of future we want for sustainable development.

مقدمة:

طرح مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح إلى الوجود وبقوة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وكان ذلك خلال مؤتمر ستوكهولم عام 1972، وعقب مؤتمر "ريو" تم للمرة الأولى الطرح حول البيئة ولإضافته للتنمية المستدامة وأعلن عنه عام 1992.

ومما لا شك فيه أن الإنسان هو العنصر الأساسي في هذه العملية لتحقيق النهضة في بلده، لأنه يمثل الرقم الصعب في معادلة التنمية التي من خصائصها الأساسية وضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، ومن بين أولويات هذه الاحتياجات الأساسية والضرورية بعد الغذاء والصحة يأتي التعليم وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

ولقد جاء اهتمام الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار بنفس الموضوع نتيجة للضغوط المتزايدة داخلياً وخارجياً والتي في الحقيقة تتعلق بعوامل منها النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى و

هي أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن هذه التغيرات في هذا المفهوم عبر الزمن أفرزت اختلاف الاقتصاديين في تحديد تعريف له، فهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة.في حين أن البنك الدولي يضع تصوراً آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقاً للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربعة معايير:- الدخل المنخفض؛- الدخل المتوسط؛- الدخل العالي؛- الدخل الأعلى.

غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني ل 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%.وباختصار فإن الاقتصاديين عاملوا التنمية في الماضي على أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع.

أما النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضراً ومستقبلاً أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيضا ذلك أن الإنسان هو محور كل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، والتي جلها تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم سعياً لتحقيق الرفاهية الإجتماعية، ومن هذه المنطلقات عرف هذا المفهوم بأبعاد مفاهيمية مختلفة وانطلاقاً من مؤشرات أساسية اعتمدت الأمم المتحدة برنامج دليل للتنمية البشرية: حياة مديدة وصحية، اكتساب المعرفة، مستوى معيشة لائق، والغرض منه أن يكون هذا الفرد مواكب لكل التغيرات العصرية المحيطة به وفي جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية، البيئية السياسية والثقافية. الأمر الذي فرض من باب الضرورة والواجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بهذا العنصر الذي يعتبر وسيلة أساسية من وسائل التنمية غايتها في نفس الوقت خاصة وأن اليوم هناك اعتراف بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

الإشكالية:

يمثل موضوع تنمية التعليم أحد المواضيع الساخنة في علاقة تكنولوجيا المعلومات بالمجتمع ككل وهي تزداد حجماً يوميا بشكل مكثف من كونها ليس فقط وسيلة أو أداة للتعليم ولكن مادة له لدعم الإدارة المدرسية والتعليمية. فالنقلة المجتمعية التي ستحدثها تكنولوجيا المعلومات ما هي في جوهرها إلا نقلة تنموية للتربية في المقام الأول، فالدور الكبير الذي ستلعبه التربية في عصر المعلومات يجعل منها هي المشكلة وهي الحل في نفس الوقت فلا يمكن بأي حال أن تنجح مجهوداتنا في التنمية مهما توافرت الموارد المادية والطبيعية إذا عجزنا عن صناعة الفرد القادر على مواجهة التحديات المتوقعة نتيجة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن منطلق استخدام تكنولوجيا التعليم في تنمية ميدان التربية نجد التعليم على ثلاثة أنواع الأول يتمثل في الدول التي تعتمد سياسات وخطط رئيسية تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التعليم والنوع الثاني بلدان لها سياسات وخطط رئيسية لكن باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل جزئي في ميدان التعليم والنوع الثالث تلك الدول التي ليس لها سياسات وخطط رئيسية في هذا المجال ، وتعتبر الجزائر من دول النوع الثاني لديها سياسات وخطط من أجل تنمية تكنولوجيا المعلوماتية في ميدان التعليم وتعمل بتطبيق العديد من المشاريع والاستراتيجيات غير أن وتيرة التطور ليست بنفس المستوى الذي تشهده الكثير من الدول المتقدمة هذا المجال.

في هذا السياق نظراً لبعض المؤشرات التي تحدد تقدم عملية التعليم باستخدام تكنولوجيا التعليم في الجزائر على وجه الخصوص، نطرح إشكالية البحث التالية: **ما مدى ارتباط تكنولوجيا التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر؟**

هدف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الكشف عن العلاقة التي تربط تكنولوجيا التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات التي وضعها معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونسكو.

أهمية الدراسة:

نظام التعليم الجزائري يسعى إلى تحقيق الأهداف المهمة من رقمنه التعليم

للمشاركة في مجتمع المعرفة والمعلومات بغية المساهمة الفعالة في هذا المجتمع. هذه العملية في ميدان التعليم تقلص من الهوة الفاصلة بين ما يجري داخل المؤسسات التعليمية والواقع المعاش خارجها، والتخلص من النظرة إليها على أنها عبارة عن وسائل وربطها بالسياق البيئي لأن لها إضافة إلى الأبعاد التنظيمية والتقنية أبعاداً ثقافية وأخلاقية وأصبحت تكون الفرد وتحسن قدراته ومهاراته من أجل بلوغ التنمية المستدامة.

التعليق على بعض الدراسات السابقة:

مراجعتنا لبعض الدراسات السابقة مكنتنا من هذا الطرح الذي يتوافق لحد ما مع هذه الدراسات في البحث عن مدى تحقيق التنمية المستدامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم.

وتكاد نتائج الدراسات تتشابه من حيث التأخر الذي تعرفه الأنظمة التربوية في تفعيل عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بجميع مستوياته في التنمية بسبب قلة الدعم المادي وعدم وضوح الخطط والأهداف وكثرة الصعوبات والمشكلات التي يواجهها ميدان التعليم في استخدام هذه التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية .

منهج الدراسة:

قامت الباحثة في هذه الدراسة الكشف عن علاقة تكنولوجيا التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر بالوصف من خلال مؤشرات محددة مسبقاً.

عينة الدراسة:

ارتأينا أن نأخذ عينة من المؤسسات التعليمية في الجزائر بعدد 128 مؤسسة يعمل بها حوالي 1685 موظف في التعليم.

أداة الدراسة:

لقد عمل معهد اليونسكو للإحصاء **(UIS)** وضع استبيان تجريبي لجمع بيانات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ويحتوي هذا الاستبيان على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمسائل الرئيسية في هذا المجال، ولقد اخترنا بعض المؤشرات المناسبة لهذه الدراسة وقمنا من خلالها بإجراء الدراسة الميدانية .

مؤشرات قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة التعليم الابتدائي:

1) هل تتبنى سياسات بلد كم خطة وطنية أو آلية تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؟

يظهر النظام التربوي تبني الدولة الجزائرية لسياسات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، من خلال عدة محطات يمكن ذكر أهمها:

1. الخطابات الرسمية:

خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000 حيث وردت فقرات تدل على اهتمام الدولة بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم ونذكر منها:

" إن اصلاح المنظومة التربوية ينبغي أن يراعي بصورة فعلية كل التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي في مجال التربية وينبغي عليها أن تعمل عل التوافق بين تحصيل المعارف وامتلاك المهارات: مهنية وعلمية وتقنية وتكنولوجية.

"إن من الأهمية بمكان أن تفكروا في الاستفادة مما تتيحه تكنولوجيا الاعلام والاتصال الجديدة من إمكانيات كفيلة بتغيير طرق إعداد المعارف واكتسابها ونقلها ومدى تأثير كل ذلك على تجديد الفعل البيداغوجي".

"إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة أحدثت تحولات عميقة على طرق تفكيرنا ومناهج علمنا واتصالنا وهي ماضية قدما لتصبح ممراً محتوماً للوصول إلى مصادر المعرفة ... ذلك أننا نعيش اليوم في عالم يتميز بتسارع الأحداث وتحتل فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال مكانة مركزية وبالتالي فلا مناص من تمكين أطفال اليوم مواطني الغد من مزايا التكوين العلمي والتقني الأساسي ".

2. القوانين:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في سنة 2008 حيث جاء في محتواه ما يلي:

أ. إن من بين الأسس التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في عملية اصلاح المنظومة التربوية مواجهة عملية التطور السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال " التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير ادماج المتعلمين في

وسط مهني معولم" (النشرة الرسمية للتربية، 2008، 07).

ب. إن الغاية الثالثة من المدرسة الجزائرية الحديثة تكمن في الإندماج في حركة الرقي العالمية ... فالمدرسة الحديثة المتوجهة للمستقبل هي المؤسسة التي بإمكانها :

- الاندماج في حركة الرقي العالمية بإدماج التغيرات الناجمة عن ظهور مجتمع المعلومات والاتصال والثورة العلمية والتكنولوجية التي ستغير الظروف الجديدة للعمل وحتى العلاقات التعليمية؛ وذلك بتحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة معنية بتكنولوجيا الإعلام والإتصال لأنه من الواضح أن هذه التكنولوجيا ستشكل أحد العناصر الكبرى للعشريات المقبلة بحكم أنها ستصبح بيئة طبيعية لكل أنشطة الإنسان (المهنية والترفيهية وفي الحياة اليومية ... إلخ) (النشرة الرسمية للتربية، 2008، 17-18). لقد ورد أيضاً في القانون أن على المدرسة القيام بالكثير من المهام ومن بينها على وجه الخصوص " إدماج تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة في محيط التلاميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية منذ السنوات الأولى للمتمدرس (النشرة الرسمية للتربية، 2008، 63).

رغم ما ذكرناه من دلائل على وجود سياسات تدعو إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بصورة شاملة إلا أن هذا المبادرات غير كافية خاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي لهذا من المهم رسم سياسة واضحة تضم أهادفاً وطنية وخططاً واضحة المراحل الزمنية لتنفيذها ويمكن اكتساب الكثير من الدروس من التجارب العالمية خاصة الأوربية.

2) هل توجد مبادرات من الوزارة أو هيئات أخرى تهدف إلى تقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية:

يتم تجهيز المؤسسات التعليمية عن طريق مديريات التربية التابعة لوزارة التربية الوطنية بكل ما تحتاجه من معدات ووسائل وفي مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال تم تجهيز معظم المؤسسات بحاسوب خاص بالإدارة وحاسوب خاص بقسم التحضيري، وفي بعض المؤسسات تساهم جمعية الأولياء في تزويد المؤسسة

التعليمية بحاسوب أو بعض لوازمه كالطابعات أو أجهزة متعددة الوسائط (قارئ الأقراص المضغوطة) **DVD/VCD- CD-Rom.**

كما ساهم المعهد الوطني للتكوينات البيئية في وضع برامج خاصة للتربية البيئية في مجمل قطاعات التعليم وتزويد المدارس بحاسوب بكل لوازمه .

عند مقارنة ما تتحصل عليه المؤسسات سواء محلياً أو عالمياً فان هذه المبادرات تعد غير كافية ولا تصل إلى مستوى الأهداف التي وضعها النظام التربوي في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، فغياب مختبرات للحاسوب وارتباط المدارس بالإنترنت يعد حلماً يراود معظم المدارس وهذا الواقع لا يخرج عن ما يحدث في بقية العالم ففي استطلاع لرأي المعلمين في البلدان النامية أجراه معهد ستانفورد الدولي للبحوث لصالح برنامج "ورلد لينكس"، أفاد معظم المعلمين في البلدان الإفريقية والأمريكية اللاتينية أن النقص في الحواسيب والبرمجيات المناسبة فضلاً عن فرصة وصول يعول عليها إلى الإنترنت يشكلان عائقين كبيرين أمام استخدام الحواسيب في التدريس (روبرت هونكس، 2005، 118).

3) الحوافز التي تتبناها الحكومة من أجل تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:

في إطار ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم "تم ابرام اتفاقية مع مؤسسة اتصالات الجزائر لإقامة شبكة انترنت خاصة بقطاع التربية الوطنية وسوف تتولى هذه الشبكة ربط المصالح المركزية بواسطة خطوط الألياف البصرية بمديريات التربية الخمسين وبثمانية معاهد تكوين المعلمين وتحسين مستواهم بلغت نسبة الإنجاز لهذه العملية 95% (2009 ، 92).

كما قام المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيا الاتصال في التربية بإبرام اتفاقية مع المتعامل موبيليس في سنة 2013 لفائدة الأسرة التربوية (معلمين- اداريين – عمال – ومتقاعدين) للاستفادة من اشتراك سنوي للهاتف النقال وبعض الأجهزة (شريحة هاتف – جهاز لوح ملموس) بسعر متميز وخاص بوزارة التربية الوطنية.

رغم هذه المبادرات والاتفاقيات التي تبقى المؤسسات التعليمية خارج نطاق التغطية ولم تستفد بشكل مباشر من هذه التحفيزات، مع العلم أن المؤسسات لا

تملك ميزانية خاصة بها للتسيير حتى تتمكن من ربط المدرسة بالإنترنت ودفع مصاريف الاشتراك التي تعتبر مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى .

وبإمكان وزارة التربية والتعليم بذل المزيد من الجهد والتنسيق مع شركات الاتصالات الوطنية لتوفير الوصول السريع للإنترنت لجميع المدارس سواء بالشبكة السلكية للمناطق الحضرية أو الشبكة اللاسلكية للمناطق الريفية، فهذا الاستثمار سيحدث زيادة في الشعور بالرضى لدى المديرين والمعلمين ويساعدهم على تحسين مستواهم المهني وتطوير عملية التعليم والتعلم .

4) السياسات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تسعى لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص:

إن السياسات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تعزز مبدأ التكافؤ في الفرص بين الجميع، وهذا ما تؤكده المادة 10 من القانون التوجيهي للتربية "تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائري وجزائرية دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي"، كما يظهر ذلك جلياً فيما تقوم به المدرسة من مهام وعلى وجه الخصوص "إدماج تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة في محيط التلميذ وفي أهداف التعليم وطرائقه والتأكد من قدرة التلاميذ على استخدامها بفعالية من السنوات الأولى للتمدرس" (النشرة الرسمية للتربية، 2008، 63) حيث تعمل الدولة على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات التعليمية ولجميع المتمدرسين دون تمييز.

5) السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تحتوي على أولويات لصالح التعليم:

في إطار السياسات الخاصة بإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم وضع النظام التربوي الجزائري مجموعة من الإجراءات الضرورية لصالح المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي ففي سنة 2004/2003 استفاد حوالي 18000 معلم من التكوين أثناء الخدمة على استخدام الاعلام الآلي بمعدل 30 ساعة في السنة لكل معلم ، وفي إطار تجديد المعلومات ومواصلة التدريب على استعمال الإعلام الآلي خلال سنوات 2008/2007/2006 استفاد ما يقارب 102000 معلم ابتدائي من عملية التكوين أثناء الخدمة (2009، 92).

إن التطوير المهني للمعلم يدخل في صميم أي برنامج في التكنولوجيا والتعليم، وذلك لمساعدته على تعلم أفضل الطرق لدمج التكنولوجيا في التعليم، فعلى المعلمين أن يكونوا قادرين على تحويل صفوفهم المدرسية إلى بيئة تعلم نشطة يتفاعل فيها المعلم والمتعلم والعالم الذي ينتمون إليه ولا يكون ذلك إلا بالتواصل عبر وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت. وفي هذا المجال يمكن القول أن النظام التربوي لم يحرص على تكوين المعلمين منذ المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي بشكل مستمر ولم توضع خطط واضحة يتم فيها تدريب أثناء الخدمة سواء عن بعد أو عن طريق معاهد التكوين التابعة للوزارة.

6) هل توصي المناهج الدراسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة مساعدة في التدريس وكجزء من تقديم المواضيع في الصفوف الدراسية ؟

افتقاد مناهج التعليم في المرحل الأولى من التعليم فهي لا تخصص مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – كمادة الاعلام الآلي مثلا التي تدرس في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي – غير أن المواد التعليمية التي تقدم في هذه المرحلة يحتوي مضمون بعضها على دروس يتعرف من خلالها التلميذ فقط على مصطلحات واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تكنولوجيا التعليم والتنمية المستدامة في الجزائر: أي علاقة؟

أصبح الفرد الجزائري خاصة في الوقت الحاضر يهتم بشكل متزايد وسريع وبحجم أكبر بالتكنولوجيا الحديثة للاتصالات، وذلك بإدماجها في جميع الأعمال اليومية الفردية والمؤسساتية والحكومية، ولعل أبرز مكونات هذه التكنولوجيات الحديثة هي شبكات المعلومات الداخلية للمؤسسات أو ما يسمى الانترانت والتي أصبح لها استخدامات كثيرة ساهمت في تحقيق أهداف المؤسسة المادية وغير مادية.

وعليه استغلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة خاصة ضروري على مستوى المؤسسات وذلك بالاستفادة من خدمة شبكات الانترانت واستخدامها في تحقيق أهداف إستراتجية التنمية البشرية المستدامة بالمؤسسة في الجزائر، والعمل على تسخيرها لصالح الموارد البشرية في المؤسسات خاصة في الوقت الحالي والمستقبلي من خلال التعليم والتكوين والتدريب عن بعد الالكتروني بمعنى الحاجة إلي استثمار الرأس المال البشري القادر على استيعاب هذه التكنولوجيات الجديدة بسرعة

واستخدامها بفعالية من أجل تطوير كفاءته وقدراته المعرفية والإدارية لتحقيق أهداف المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وتتمثل أهمية تكنولوجيا التعليم حالياً بالنسبة لمؤسسات التعليم في الجزائر في دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة على مستوى البشري وبشكل خاص مدى تحقيق الأهداف الإستراتجية البيئية في التنمية وبشكل مستدام.

وبما أن التنمية المستدامة موقعها عند نقطة التقاء بين البيئة والمجتمع في الاقتصاد فالجزائر كغيرها من الدول يذهب اهتمامها إلى الإهتمام بالتنمية سعياً لإمتلاك المعرفة والتمكن منها واكتساب المعارف وبلوغ المهارات بغية تحقيق هدف استراتيجي ترقية المواطن إلى مستوى الوعي والإدراك للالتزام بالعمل ومنه الوعي بالمسؤولية كأفراد أو جماعات من أجل جودة العمل وإيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

ما هي سياسة الجزائر في تفعيل التنمية المستدامة في قطاع التعليم؟

يعد قانون تهيئة الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية والجزائر كغيرها من الدول الساعية لتحقيق التنمية المستدامة لجأت للوصول وبلوغ التنمية منذ 2001 إلى سن قانون لتهيئة الإقليم.

والحقيقة أنَّ إعادة توازن النشاطات والوسائل ليتم إنعاش المناطق المهشمة سعياً للمحافظة على البيئة صدر بغية إعداد من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى بنية حقيقية لتنظيم النسيج الاجتماعي وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي ويكون ذلك من خلال إستراتيجية وطنية ترمي إلى التنمية المستدامة عن طريق:

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
2. الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.
3. تحسين الإطار المعيشي للمواطن (معلم ومتعلم) من خلال التسيير الأمثل وعمليات تطهير مختلف الشبكات.

ولبلوغ هذه الأهداف تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية.

كيف يمكن للتكنولوجيا الاتصالات الحديثة أن تساهم في تحقيق أهداف إستراتجية التنمية البشرية المستدامة في المؤسسة الجزائرية وبالتحديد في المؤسسة التعليمية بالجزائر؟

تسعى المؤسسات التربوية والجامعية في مجال التكوين والبحث بالإضافة إلى الجانب التعليمي، إلى إقامة شبكة معلوماتية، داخلية بغية الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة وذلك لتمكين الأساتذة والطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم، كما تمنحهم فرصة الاتصال خاصة بالجامعات والمراكز البحثية على المستوى العالمي ومن جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية واللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين يتميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكويناً نظرياً فقط. لذا فإن تكنولوجيا التعليم تمكن من:

- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- إرساء أسس الحاكمية الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في تنمية البلاد.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا ًللإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ويبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى في الإعلام الآلي والعلوم الدقيقة التكنولوجية. غير أن السعي الحقيقي في مجال التعليم لا يكون فعالاً إلا بإقامة شبكة أكاديمية وبحثية خاصة بالتعليم على مختلف المستويات التعليمية منذ المرحلة الأولي من تكوينه كطفل إلى المرحلة التعليمة التي يسجل من خلالها نهاية تكوينه وانتقاله إلى مرحلة العمل كمواطن. والهدف من تكنولوجيا التعليم هو توفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم من أجل تطوير خدمات الاتصال وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات نفسها والمراكز البحثية.

كما تساهم وتدعم عملية التكوين عن بعد بإرساء أرضية بصفة دائمة لتشجيع التكوين عن بعد ودون مغادرة المكان الذي يساعد على تبادل الخبرات وزيادة الكفاءات المعرفية للطالب والمؤطر على السواء، من خلال تبادل الأفكار والآراء العلمية ومناقشة التطورات الحادثة في ما يتعلق بتنظيم المسارات الدراسية وفي هذا الصدد يجري طرح مفهوم الكفاءة وهو شرط في التكوين والممارسة البيداغوجية.

والحقيقة كانت لي فرص عديدة في ملتقيات وندوات تربوية ومحاضرات وزيارات ميدانية، سمحت لي بأخذ نظرة عن واقع الممارسات البيداغوجية الوزارية سواء عند المعلمين أو المكونين، فعلى الرغم من أننا نعيش عصر تكنولوجيا التعليم، الذي من شانه أن يغير ويجدد الممارسات، و في مقدمتها البيداغوجيا في عملية التسهيل التعليمية من معلم لآخر فأننا نواجه عوائق، فمن حيث الممارسة نلاحظ ثلاث فئات:

1. **فئة القدامي:** ومنهم الأكثرية خاصة، تهيمن على ممارساتهم التربوية طرائق تقليدية محضة، بل إن البعض منهم لم يطلع حتى على المناهج الجديدة كونهم غير قادرين على قراءتها قراءة تحليلية ولم يتلقوا أي تكوين.
2. **فئة ثانية:** وهم قلة، تتميز الممارسة عندهم بمزيج من القديم والجديد معاً وقد استفادوا من أيام تكوينية وندوات تربوية ساعدتهم على رفع بعض اللبس عندهم.
3. **وفئة ثالثة:** وهم قلة قليلة فقط، ممن تمكنوا من وضع القطار فوق السكة ومواكبة مستجدات الإصلاح ولقد توصلوا إلى هذا المستوى بمجهوداتهم الخاصة وأغلبيتهم حاصلون على المستوى الجامعي.

- لا شك أن هذا يجعلنا نطرح جملة من الأسئلة: لماذا لم ترتق الممارسات إلى مستوى تكنولوجيا التعليم المطلوب؟

هل يعود المشكل إلى المعلم؟ أم أن هناك عوامل أخرى؟ وهل تمت متابعة تطبيق تكنولوجيا التعليم بمعايير تتوافق واقعية النقائص؟ هل هناك أدوات المراقبة والتعديل المعمول بها في النظم التربوية؟ بعبارة أعم: لماذا لا تسير الممارسات في اتجاه الإصلاحات؟

- من الطبيعي جداً – لعدم امتلاكه أدوات البيداغوجيا الحديثة - أن يلجأ المعلم إلى ممارسات اكتسبها من المدرس مشروحة القديمة، عوض أن يقوم ببناء

أشكال مهنية أخرى تتماشى ومتطلبات ورهانات مدرس مشروحة اليوم، حتى وإن توفرت لديه الوسائل المادية من مناهج ووثائق رسمية فإنه يظل غير قادر على توظيفها بمفرده توظيفاً يحقق الأهداف المرجوة، فالمناهج حديثة ومحتويات البرامج جديدة إلا أن ممارسة المنفذين قديمة، أقصد أن تسهيل التعليم مازال على شكل معارف مجزأة وبطرائق تقليدية بعيدة عن الاتجاه الصحيح.

وعليه التسهيل بالنسبة لعملية التعليم اليوم صار مهنة جديدة تتطلب أدوات جديدة لممارسة بيداغوجية وزارية حديثة.

ولا يمكن أن نمارس مهنة جديدة بنفس الطرائق التي مارسنا بها مهنة قديمة، حتى وإن حاولنا نفض الغبار من عليها، فإننا لن نستطيع العمل بالأدوات التقليدية نفسها في إطار متطلبات تربوية أساسية، لأن الأمر يختلف حتماً، وإلا فإن ممارساتنا تبقى بعيدة كل البعد عن أهدافه، لأن تكنولوجيا التعليم يعني بكل بساطة التجديد، والتجديد يستدعي أدوات حديثة، أدوات تراعى فيها كفاءات المعلم المهنية، وتلك هي، بدون شك، النظرة المركزية التي يجب أن ترمي إليها كل البرامج مهما كانت أساليب التكوين الأولي للمعلمين لتحقيق هذا الهدف.

ولكن، أين معلمونا من هذا؟

إن الدراسات الاجتماعية حول المهن تؤكد تطور أغلب الوظائف المرتبطة بالإنسان مع تطور البيئة، ولرفع التحديات غير المسبوقة للتحولات الضرورية للأنظمة التربوية، لا بد أن يتطور دور المعلم، فهو عنصر أساسي في هذه التطورات، ولقد تغيرت النظرة إلى التسهيل بالنسبة للتعليم في الكثير من الدول المتقدمة، ومنذ زمن، اجتاز المعلم مرحلة المنفذ ليدخل لمرحلة جديدة بمهنية مرحلة تسهيل التعليم، ويتجاوز صفة الشارح للدرس وينتقل إلى المرحلة التي فيها يتم التعلم فقط، تساهم فيها وسائل التعليم الحديثة بناء وتنمية شخصية الطفل مواطن الغد.

واليوم نريد ونحتاج إلى مدرساً ومعلماً مكوناً قادراً على تحرير فكر الطفل ويدري كيف يعمل لبناء المعارف التي تدفع به إلى تنمية قدراته الكامنة في شخصيات الصغار والقادر على المسؤولية والإبداع والانخراط في العمل الجماعي.

ولكن ما هو التعليم الذي نريده وما هي الشخصية التي نريدها؟

وما هو نوع التكوين المهني لتحقيق هذه المطالب؟ ثم من هم المكونون الذين نحتاج إليهم لهذا الغرض؟

أولاً: الاستثمار في المعارف: من بين هذه المعارف نميز (Richard, 1978):

1. المعارف التي يتم اكتسابها في الوسط العائلي ثم المدرسة والجامعة، وطيلة الحياة العملية.
2. المعارف المرتبطة بالوضع الاقتصادي والتي يمكن تسميتها معلومات.

ماذا نقصد بمفهوم التدريب و التطوير مرتبطا بالمؤسسة التعليمية الجزائرية:

هو التدريب يتضمن الجهد المنظم من مجموعة أفعال والمخطط له يعتمد على معارف وخبرات معينة قصد تحسين وتطوير وتنمية المهارات والقدرات التعليمية بما يؤدي تغيير السلوك والاتجاهات بشكل إيجابي وما يساعد الأفراد على أداء نشاط وظائفهم الحالية والمستقبلية بفاعلية وبالتالي رفع المستوى وتحقيق الأهداف في بيئتهم.

إن القدرة على أداء الوظيفة شيء مهم، ولقد كان هو الهدف من عملية الاختبار للموظف، ولكن لا يكفي إذ يجب أن نعرف كيف نؤدي هذه الوظيفة بكفاءة وفعالية في إطار المناخ التنظيمي الموجود، أي أن امتلاك المعرفة النظرية والعملية شروط ضرورية للنجاح ولكنها غير كافية إذ لا بد أيضاً من توافر الرغبة في العمل، فالإنسان لا يعمل وحده وإنما يعمل مع آخرين ربما تتعارض أهدافهم أو أغراضهم، ولا بد أن يعرف كيف يعمل الجميع في إطار التعاون وروح الجماعة.

الأسس التي يرتكز ويقوم عليها نشاط التدريب نذكر أهمها:

1. اعتبار التدريب وسيلة إلى غاية وليس غاية بحد ذاته.
2. ليس من الضروري أن يكون كل شخص بحاجة إلى تدريب.
3. التدريب ليس علاجاً لجميع المشاكل فمشكلة سوء الاختيار مثلاً لا تحل دائماً بالتدريب.
4. يقوم التدريب على أساس التخطيط والتنظيم.
5. تختلف طبيعة التدريب من منظومة تعليمية إلى أخرى حسب طبيعة النشاط وطبيعة الوظيفة.

6. التدريب نشاط مستمر ما دامت المؤسسة في نشاط وعمل.

أهمية التدريب في تطوير إدارة التعليم بالمدرسة الجزائرية:

من الأنشطة الأساسية التي تمارسها الإدارة هو التدريب والتطوير، حيث تعتبر هذه وظيفة مهمة وأساسية في إدارة التسيير الحسن وعليه يمكن القول أن تخطيط التدريب والتطوير وتنفيذه يتطلب وجود إشراف وتنسيق على مستوى عالٍ جدا بينه وبين إدارة الموارد البشرية، ومن أهم فوائد ها في التدريب ما يلي:

1. يكسب المتدرب مهارات ومعارف ذات علاقة مباشرة بالعمل.
2. يكسب الفرد ثقة بنفسه وقدرة على العمل ويرفع روح المعنوية لديه.
3. يكسب الفرد مهارات جديدة تؤهله إلى الارتقاء.
4. تنمية المرونة لدى الفرد وقدرته على التكيف مع ظروف العمل.
5. التدريب جهد منظم ومخطط له يعمل على تحسين الأداء الحالي والمستقبلي للفرد والجماعة.
6. التدريب يؤدي إلى تخفيض التكاليف في المستقبل.
7. يقلل ويسهل عملية الإشراف وكذلك يقلل من مخاطر العمل.
8. يساعد التدريب على الاستقرار في العمل. (حسونة، 2008م، ص: 137)

أهمية الحاجة إلي تكنولوجيا التعليم في تحقق البرامج التدريبية الفاعلة:

1. تحسين الأداء التنظيمي، إذ أن إكساب العاملين المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم يساعدهم في تنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة وتقليص الوقت الضائع والموارد المادية المستخدمة في العمل.
2. يساهم التدريب في خلق الاتجاهات الايجابية لدى العاملين نحو العمل المنظم.
3. يؤدي إلى توضيح سياسات العمل، وذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريد المؤسسة منهم من أهداف.
4. يؤدي إلى ترشيد القرارات الإدارية وتطوير أساليب وأسس ومهارات القيادة الإدارية.
5. يساعد في تجديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة في البيئة.
6. يساهم في بناء قاعدة فاعلة للاتصالات والاستشارات الداخلية، وبذلك يؤدي إلى تطوير أساليب التفاعل بين الأفراد العاملين وبينهم والإدارة.

أهمية التدريب والمرافقة المهنية للمدرسين: ومن أهمها:

1. مساعدتهم في تحسين فهمهم للمؤسسة وتوضيح أدوارهم فيها.
2. مساعدتهم في حل مشاكلهم في العمل.
3. تطوير وتنمية الدافعية نحو الأداء وخلق فرص للنمو والتطور لدى العاملين.
4. مساعدتهم في تقليل التوتر الناجم عن النقص في المعرفة أو المهارة أو كليهما.
5. يساهم في تنمية القدرات الذاتية للإدارة والرفاهية لدى العاملين. (عباس، 2006).

واقع قطاع التعليم في الجزائر ومدى استيعابه لمؤشرات الجودة:

ان محاولتنا لمعرفة أهمية قطاع التعليم في الجزائر ارتبط بالنظر إلى المؤشرات المالية المرتفعة نسبة للإنفاق على قطاع التعليم خاصة من حيث نسبة التمدرس لهذا فإن قطاع التعليم يحتل الصدارة في ميزانية الدولة. غير أن هذا القطاع لم يشهد استقراراً في السياسات التعليمية المطبقة في السنوات الأخيرة والتي شهدت عدة تغيرات وكان لكل سياسة إصلاحية جوانب القوة وبعض جوانب الضعف لكن يبقى أن ما يعاب عليها أنها لم تكن مرتبطة ببعضها البعض مما جعلها معزولة عن بعضها وما أدى بها إلى تدني التحصيل العلمي وضعف التأطير البيداغوجي وانخفاض مستوى التكوين وهذا الذي في النهاية يذهب بنا إلى طرح مشكل نقص الجودة أو غيابها في الخدمة التعليمية وهذا أمر يجعل الاستجابة للمتطلبات الحقيقية مما تفرزه العولمة من ضرورة تكييف البرامج التعليمية ومحتوى الدراسة بما يتلاءم والاحتياجات التي تستجيب للتطورات التكنولوجيات الحديثة وهو الارتقاء بمستوى الأداء بالتوسع في أشكال التعليم الحديثة من خلال تبني تكنولوجيا التعليم كأسلوب حديث في العملية البيداغوجية مما يسهل الولوج إلى التحليل والإبتكار والإبداع والابتعاد عن أساليب التلقين والحفظ وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على التفاعل مع مؤسسات المجتمع وربط قضاياهم ومشاكلهم بواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

الاقتراحات:

1. يجب على الدولة أن تضع مجموعة من القوانين تلتزم بموجبها المؤسسات التعليمية على السير في منهج يحقق التنمية المستدامة.

2. اعتماد مناهج جديدة في اتجاه تكنولوجيا التعليم الحديثة في مجال التربية والتعليم قصد تحقيق التنمية المستدامة.
3. تشجيع التحفيزات للرقي بالمؤسسات التعليمة إلى المستوى المطلوب في المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي بالتحفيز، والتدريب، والاستفادة من التجارب الخارجية ... الخ.
4. تعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسة وذلك للاستفادة من الأبحاث لأنه لا فائدة من البحث إذا لم تستفد منه المؤسسة وإذا لم يكن لهذا البحث مردود حقيقي.
5. التنمية البشرية ضمان لتحقيق السلام الاجتماعي وتحقيق حماية البيئة وضمان استمرار النمو للأجيال القادمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان.
6. تبني التنمية المستدامة من طرف المؤسسات ليس أمراً نظرياً ينحصر في الإمضاء على الاتفاقيات ولكنه عبارة عن ممارسة يومية لعمليات فعالة تظهر نتائجها في صفات نشاطاتها ونوعية منتجاتها وكذا آثارها البيئية والاجتماعية.
7. عندما يتم نشر سياسات وتطبيقات التنمية المستدامة على نطاق واسع وعلى جميع مستويات المؤسسة تصبح تشكل عاملاً قوياً للتحفيز، وذلك من خلال خلق جو من الثقة مما يزيد من دافعية الموظفين، وقد يؤدي إلى أفضل النتائج على مستوى الفعالية والابتكار.
8. تسيير الموارد البشرية والطبيعية للمؤسسة بطريقة مستدامة يتطلب مقاربة لصنع القرار مهيكلة ومتفاعلة، لأن إدماج المسؤولية الاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار وإدخال سياسات الحد من النفايات ومراقبة الآثار البيئية، وإنشاء نظم الأمن أو تسيير الأخطار وإدراج برامج تدريب وتكوين لها تأثير ايجابي على التنظيم الداخلي، وسلامة العمال وأداء المؤسسة.
9. اعتماد استراتيجيات ملائمة للاستثمار في القدرات والمهارات البشرية من خلال تطبيق أنظمة تدريب وتحفيز واتصال وتقييم أداء ووضع خطط وتنفيذ برامج تعمل على تحسين الأداء وتمكين المؤسسة التعليمية والتربوية من تحقيق الميزة التنافسية على المدى الطويل.

الخاتمة:

ان تسارع وتيرة التطورات العلمية والتقنية، في خضم المتغيرات التي حدثت في العالم، حيث التطور التكنولوجي وثورة المعلومات، أصبحت يقيناً لدى الدولة من أن رأس المال البشري ثروة حقيقية لأي قطاع اجتماعي واقتصادي مادياً كان أو معنوياً. ذلك أن الاستثمار البشري فيه هو الأبقى والقادر على تحقيق الميزة التنافسية لهذه القطاعات، والتي من خلالها تكتسح الأسواق العالمية، ويشار إلى رأس المال البشري بأنه مجموعة المعارف والمهارات والخبرات والتدريب والمؤهلات المتوافرة لدى العاملين بمؤسسة ما.

وإذا أمعنا النظر في التطور لبعض المؤسسات التعليمة والتربوية العالمية الناجحة، نجد أن ذلك تحقق من خلال الإدارة الفعالة للعنصر البشري، ومن خلال الدور المحوري الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية من وظائف وأنشطة يقوم بها العاملون في هذه المنظومة التربوية. لأن الإدارة ما هي إلا مجموعة من الممارسات للسياسات المطلوبة لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه.

واليوم نلاحظ أن العديد من الإدارات متميزة من خلال الميزة التنافسية عن الآخرين، حيث ندرك أن قيمتها تفوق قيمة الأصول المادية، والإنفاق عليها ليس تكلفة بل إنفاقاً استثمارياً، ففي الولايات المتحدة نجد الإنفاق على الموارد البشرية وصل إلى نحو 60 في المائة من إجمالي نفقات عديد من الشركات، هذا ما أكدته شركة Verizon التي تعد أكبر شركات الاتصالات التلغرافية في قولها " نحن نصرف الملايين من الدولارات على العمال كل عام، إن الموارد البشرية هي أكبر مشروع استثماري لدينا".

ولعل مقولة الكاتب Jeffrey Pfeffer جاءت لتؤكد أهمية المورد البشري "إن نجاح المؤسسات يعتمد على طاقتها البشرية (الأفراد)، ويصفها بأنها مصدر للميزة الإستراتيجية التنافسية، لهذا يجب الاستثمار في المورد البشري والعناية به".

لقد أصبح تحقيق نجاح المؤسسات التعليمية يحتاج إلى تطوير وتطبيق استراتيجيات معينة تعتمد على نقاط القوة فيها أو ما يسمى "بالكفاءة المتميزة" كي تجد من خلالها ميزة تنافسية لها، ذلك أن الكفاءة المتميزة هي قدرات فريدة وعالية تميز أي منظومة تعليمية عن منافسيها.

والتعليم في الجزائر يحتاج إلى تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وقوية ومتكاملة في مجالات التنمية والعمل على قراءة الوضع الراهن، وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات تساعد على تقليص الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم على المستوى الوطني واحتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع في ضوء التحديات القائمة.

ولكن الواقع الملاحظ يبين أن العملية التعليمية تسير باتجاه معاكس للتطورات المحققة للتنمية بسبب غياب أساس قاعدي ويتمثل في قواعد سياسية تتماشى وواقع الدولة الجزائرية للاستجابة لما تشترطه الاحتياجات الاجتماعية الضرورية، بغية إعداد وتأهيل الأطر البشرية، وهو ما أدى إلى السير السلبي لعملية التطورات التعليمية باتجاه اختلال المخرجات التعليمية وعدم توافقها مع:

1. طبيعة الاحتياجات المتولدة في المجتمع بينما تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم وظائف الإدارة لتركيزها على العنصر البشري والذي يعتبر أثمن مورد لدى الإدارة والأكثر تأثيراً في الإنتاجية على الإطلاق، لأن إدارة وتنمية الموارد البشرية تعتبر ركناً أساسياً في غالبية المنظومات حيث تهدف إلى تعزيز القدرات التنظيمية، والتمكين من استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية لأنها تساهم وبقوة في تحقيق أهداف وربح للمنظومة.
2. نجاح أية مؤسسة من المؤسسات يعود بالدرجة الأولى إلى ما تمتلكه من موارد بشرية، فتحقيق الأهداف التنظيمية لا يمكن أن يحدث في غياب العنصر البشري، لأن هذا الأخير يمثل أهم عنصر وأعظم القوى المؤثرة في تحديد هوية المؤسسة الحديثة ورسم معالمها ومستقبلها، كما انه يعتبر بمثابة الضابط لإيقاع حركة المجتمع والمحدد لمكانته بين الدول، فالموارد البشرية تمثل الغاية من عملية التنمية وأداتها الرئيسية في ذات الوقت، وإن الأفراد هم حجر الزاوية في الجهود الرامية للالتحاق بركب التقدم في عالم يتسم بسرعة الإيقاع وتعدد المؤثرات وتعقد المكونات.
3. تنمية السياسات والممارسات في إدارة الموارد البشرية بحيث يجب أن تكون مسؤولية مشتركة بين كل المنفذين بالمنظومة التعليمية.

4. أن تشمل تحقيق الجودة، يجب التركيز علي تقديم خدمة متميزة للمتعلمين، تحسين مستوى المشاركة، تنمية فرق العمل وخلق قوة عمل مرنة.
5. يمكن تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة التعليمية الاقتصادية إذا لمت هذه الأخيرة بجميع أبعاد هذا المفهوم (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).
6. تكوين الموارد البشرية يساعد على تحقيق أهداف المنظومة التربوية والتعليمية ونجاحها وهذا يؤدي إلى فتح مجال لمناصب شغل جديدة من أجل تحقيق التشغيل الكامل.

مراجع:

- حجاب، محمد منير (1998)، **الإعلام والتنمية الشاملة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- حسونة، فيصل (2008)، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2008م.
- عباس، سهيلة محمد (2006)، "**إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**"، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص: 187.
- عدلي أبو طاحون (1998)، **"إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عطية، عبد القادر محمد (1999)، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- قاسم، خالد مصطفى (2007)، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- Richard, Michelle (1978), **Accumulation du capital humain**, série SE, Sorbonne, Paris.

www.uis.unesco.org/Library/Documents/ICTguide11_Tec2_AR.pdf.